Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Août 2010
05 غشت 2010

الصباح
يومية مغربية شاملة

خطة عمل بين الباطرونا والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

اتفق كل من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب على بلورة خطة عمل بين الجانبين برسم 2012-2010.

وتشمل الخطة، التي تم الاتفاق عليها أخيرا بالدار البيضاء على إثر اجتماع عقده أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومحمد حوراني رئيس اتحاد مقاولات المغرب، أربعة مجالات رئيسية هي مسؤولية المقاولة على المستوى الاجتماعي، وبرنامج جبر الضرر الجماعي، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والإدماج الاجتماعي ورفع قدرات طالبي الشغل.

وأكدت مصادر "الصباح"، أن الاجتماع "لم يفصل في النقاط سابقة الذكر، ولم تحدد بعد مضامينها لأنه كان الأول من نوعه بين الطرفين"، واعتبرته بمثابة" لقاء تشاوري أو خطوة أولى لتعميق التفكير ودراسة المجالات التي يمكن أن يتعاون فيها الجانبان"، أما التفاصيل فسيتم وضعها في اللقاءات اللاحقة.

من جهته اكتفى بلاغ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالقول إن أحمد حرزني أكد خلال الاجتماع على "ضرورة الإشراك الفعلي للمقاولة المغربية في أوراش ومشاريع التنمية البشرية وحقوق الإنسان وذلك من خلال تعزيز عمل الاتحاد".

واتصلت "الصباح" بأحمد حرزني لطلب توضيحات أكثر حول الموضوع، لكنه لم يمكن يرد.

أما محمد حوراني رئيس اتحاد مقاولات المغرب، فأكد حسب البلاغ دائما ذاته على"عزم الاتحاد مواصلة التزامه الاجتماعي والمجتمعي، وهو التزام تعزز وبلغ مستوى متقدما في إطار المسؤولية الاجتماعية للمقاولات . كما عبر عن رغبته في مواصلة تعزيز حقوق الإنسان من خلال دمج هذا البعد في مختلف أوراش الاتحاد، وبحث سبل ومجالات جديدة للتعاون مع المجلس".

ونوه حوراني بـ"أهمية العمل الذي يقوم به المجلس، والذي لا يقتصر فقط على الاشتغال كمؤسسة استشارية ولكن يعمل على تحقيق انجازات ملموسة بتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق الأهداف المنوطة به".

خالد الغالي (صحافي متدرب)

Revue de Presse du

بيان اليوم

التحول

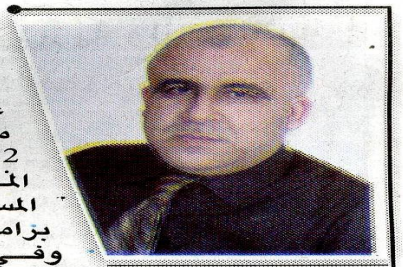

محتات الرقاص

يعمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب على بلورة خطة عمل مشتركة للفترة (2010 – 2012)، ينخرط بموجبها المقاولون المغاربة في المسؤولية الاجتماعية وفي برامج جبر الضرر الجماعي، وفي مسلسل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الإدماج الاجتماعي ورفع قدرات طالبي الشغل.

وأعلن رئيس الباطرونا، بالمناسبة، أن اتحاد المقاولات عازم على مواصلة التزامه الاجتماعي والمجتمعي، مبرزا حرصه على مواصلة تعزيز حقوق الإنسان، من خلال إدراج هذا البعد ضمن مختلف أوراش الاتحاد.

الخطوة، برغم أنها مرت شبه عابرة في التغطيات الصحفية للأيام الأخيرة، فهي تستحق الانتباه، لكونها تجسد تحولا فعليا لدى رجال الأعمال المغاربة ومنظمتهم، وتحمل لخطابهم العلني مفردات ديمقراطية وحقوقية، فضلا عن انخراط فعلي كذلك في ورش التأهيل الديمقراطي للبلاد.

في تجارب العديد من البلدان عبر العالم، كانت لفئة رجال الأعمال وللبورجوازية الوطنية أدوار تاريخية في الدفاع عن حقوق الإنسان، وانخرطت في إنجاح المراحل الانتقالية لبلدانها وفي صنع تحولها الديمقراطي.

اليوم، ضمن كل ما يشهده العالم من تحولات ومن عولمة الاقتصاد، صارت قناعات المقاولين الجديين تتزايد بشأن أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبشأن ضرورة التطوير السياسي، وإعلاء حكم القانون والمحاسبة والشفافية، وبالتالي القضاء على دولة الريع أيضا في المجال الاقتصادي والمقاولاتي...

وانعكاسا لهذه القناعة، باتت لعدد من المقاولين في بلدان مختلفة أدوار سياسية ومجتمعية في بلدانهم، وصار خطابهم يقترب من الموضوع السياسي والديمقراطي.

وفي بلادنا، لا شك أن الباطرونا تشهد بدورها تحولات هيكلية ببروز مقاولين جدد بعقليات ومرجعيات مختلفة، هي التي تؤسس اليوم للتحول في الخطاب وفي العقلية وفي المسلكيات.

الخطوة المشتركة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب تستحق التنويه، وأيضا التشجيع، واستثمارها لجعل هذا التحول ممتدا في المستقبل، وشاملا لمجالات أخرى في السياسة وفي المجتمع المدني وفي مخططات التنمية المستدامة، وفي اليقظة للدفاع عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان ورفض الريع والفساد والرشوة، وبالتالي مساندة كل ما يتيح لبلادنا التقدم في مسارات الدمقرطة والتحديث والعدالة الاجتماعية.

الخطوة المشار إليها، لا تخلو أيضا من دلالة وطنية مهمة، حيث أن إفصاح المقاولين بشكل علني عن معجم بهذا المضمون الديمقراطي، لم يكن متخيلا في عهد سابق، وهذا يعني أن شيئا ما يتحرك في البلد، ويستحق التفاعل معه بتفاؤل.

التحول عنوان الخطوة، والإشارة تستحق التشجيع، والبداية لا بد من استثمارها في امتداد المستقبل وشمولية الورش الوطني.

rmahtat@yahoo.fr

droits de l'Homme